الفصل الثالث عشر

الآلهة نامت على رؤوسهم

في 19 فبراير/شباط 2003م، عقد بوتين لقاءً آخر من لقاءاته الدورية في الكرملين مع المصرفيين الروس، والصناعيين، ورجال النفط؛ وهم القلة الذين هيمنوا على الحقبة ما بعد السوفييتية. في أول لقاء بينهم في عام 2000م، تصالح بوتين مع معظمهم؛ جوسينسكي وبيريزوفسكي، باتفاق غير رسمي: يمكن أن تبقى ثرواتهم معهم ما بقوا خارج شؤون الدولة؛ فلن يلغي الخصخصة المثيرة للجدل في التسعينيات، وسيترك القلة وثرواتهم، ما دام أنهم أنهَوا معاركهم المتهورة والدموية التي تبقيهم أثرياء كبارًا في كثير من الأحيان، وذلك نزولًا عند رغبة الكرملين، وكتب في رسالته المفتوحة للناخبين في أزفستيا خلال حملته الانتخابية: «ماذا يمكن أن تكون عليه العلاقة مع مثل تلك القلة؟ هي العلاقة نفسها مع أي شخص آخر؛ العلاقة نفسها مع صاحب مخبز صغير أو ورشة لإصلاح الأحذية»[1].

عندما جاء بوتين إلى السلطة راح الصحفيون والمراقبون السياسيون الذين اعتادوا على تحليل السياسات الروسية في عقد التسعينيات يبحثون عن أدلة على تأثير القلة الأوليغارشية، دون أن يعرفوا أن ذلك لم يعد ممكنًا في الوقت الحاضر؛ فقد أصبح فلاديمير جوسينسكي خارج البلاد، وكذلك بوريس بيريزوفسكي، الذي أعلن- بوقاحة- نفسه زعيمًا للمعارضة في المنفى، والبقية تكيفوا مع عصر بوتين.

كانت الاتفاقية في عام 2000م هدنة عن طريق التفاوض، والتزم بأحكامها الطرفان على وجه العموم، على عكس الاعتقاد السائد أن بوتين كان يصرُّ على بقاء القلة بعيدة عن السياسة تمامًا، فإن بعضًا منهم، مثل رومان أبراموفيتش، تقلد مكتبًا رسميًّا بالانتخاب، لكن لم يفعلوا شيئًا يعارضون فيه الكرملين. كبار رجال الأعمال، في المقابل، وافقوا على دفع الضرائب وتجنب السجالات العامة مع بوتين على السياسات التي تؤثر في ثرواتهم، وانضموا أيضًا للاتحاد الروسي للصناعيين ورجال الأعمال، الذي أصبح المنتدى المؤسسي لمناقشة القضايا التي تواجه الاقتصاد الروسي، ثم كانت اجتماعاتهم اللاحقة مع بوتين على مستوى منخفض، مخصصة للضرائب والإصلاحات القانونية، وآفاق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومصير صناعة السيارات المتعثرة.

اليوم في عام 2003م، أكثر من عشرين من أغنى الرجال في البلاد الذين تتجاوز قيمة ممتلكاتهم اقتصادات كاملة لعدد من البلدان، اجتمعوا مرة أخرى لمناقشة شيء أكثر حساسية بكثير، تقاطع رجال الأعمال والحكومة، تلك العلاقة الغامضة التي يزدهر فيها الفساد. في الكرملين وفي قاعة كاترين، الغرفة البيضاوية ذات اللون الأزرق الفاتح والذهبي والمزدانة بالمنحوتات المجازية التي تستحضر (روسيا) و(العدل)، افتتح بوتين اللقاء بالخطوط العريضة لمقترحاته بشأن الإصلاحات الإدارية، التي وعد بها حين التقيا قبل عام، وقال بوتين للمجتمعين، بلهجة إدارية عادة ما يستخدمها في ظهوره تلفازيًّا: «تحدثنا عن تفسيرات عشوائية للقانون من قبل بعض الوكالات، وعن الإجراءات التعسفية من قبل البيروقراطيين وهلم جرًّا»، وأضاف: «في هذا الصدد مسألة الفساد واستمراريته أثيرت كثيرًا في البلاد مرارًا وتكرارًا»، قال- كما لو أنه المصلح الذي وعد أن يكونه عند توليه منصبه-: «من الواضح أن الفساد لا يمكن القضاء عليه من خلال اتخاذ تدابير عقابية فقط؛ بل يمكن تحقيق كثيرٍ من خلال تهيئة الظروف في السوق التي يمكن من خلالها الانصياع للقوانين لا الخروج عنها».

سبق لرجال الأعمال الكبار أن وافقوا على جدول أعمال لتقديمه إلى بوتين، وتوقعوا أن يكون اللقاء مشحونًا. تحدث أولًا، ألكسي مورداشوف من سيفرستال، شركة الحديد والتعدين، مركزًا على المعوقات الإدارية في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ثم تحدث ميخائيل خودوركوفسكي ابن التاسعة والثلاثين عامًا، الذي يرأس إمبراطورية نفطية ومصرفية تشمل شركة يوكوس النفطية، التي حصل عليها من خلال صفقة خصخصة غامضة مثل كل الصفقات في عقد التسعينيات، وقد كان عضوًا في الكومسومول حين كان طالبًا في العهد السوفييتي، لكن كان أصغر من أن يكون له تجربة العمل في النظام السوفييتي، و«لم يتعلم الخوف منه»[2]، كان خودوركوفسكي رجلًا انفعاليًّا، بشعر أجعد وأشيب، وكان أقل شهرة ونجومية من القلة الأخرى في التسعينيات، الذين انتهكوا القواعد والقوانين، ويتباهون بنفوذهم، مع أنه ليس أقل قوة منهم، وبعد أن تخلى عن أسلوبه الفظ، والشارب الذي كان يفضله حينما كان شابًّا، جعل لنفسه مظهر الرجل الزاهد في الشركات، بيل غيتس الروسي. ارتدى نظارات من دون إطار، وفضَّل الكنزات الصوفية ذات الياقة المدورة، وركز على الأجانب، وخصوصًا الأمريكيين؛ يقدِّم لهم الخبرة في مجال استخراج النفط، وجعل يوكوس نموذجًا لشركة دولية شفافة حديثة.

بصفته رجل أعمال فقد كان طموحًا، حتى ظنه كثيرون ذا قلب متحجر، لكن مع صعود بوتين في السلطة تجاوزت طموحاته مجرد مراكمة ثروة، ومن ثم فقد توجه- مثل أقطاب اللصوص الأمريكيين في العصر الذهبي- إلى العمل الخيري لتلميع صورته؛ فتبرع بالمال للمنح الدراسية والمساعدة لضحايا الكوارث، وفي عام 2001م أسس منظمة تدعى (روسيا المفتوحة)، على غرار معهد المجتمع المفتوح لجورج سوروس، لدعم تنمية المجتمع المحلي، والصحة والرعاية الاجتماعية، والأعمال التجارية الصغيرة. ومع أن كثيرين كانوا ينظرون إليه بسخرية، فقد كان يتصور أن بإمكانه أن ينشئ مجتمعًا على غرار الكومسومول الذي يمكن أن يفعل اليوم أكثر بكثير مما فعله في زمن الاتحاد السوفييتي: الانفتاح، والتعليم، والإبحار في السوق الحرة بلا قيود، والتواصل مع العالم على نحو متزايد.

لكن خودوركوفسكي لم يكن يعرف بوتين جيدًا؛ فقد التقيا فقط بعد أن أصبح الأخير رئيسًا للوزراء، وكانت عنده شكوك أنه بديل ليلتسين، غير أنه يرغب في مساعدة بوتين لتعزيز الأسس القانونية للرأسمالية الحديثة، وأعرب عن اعتقاده في الحدس الديموقراطي لبوتين، مع أن انطباعه الأولي عن بوتين أنه «شخص عادي»، تركت تربته في ساحات لينينجراد وفي الـ(كي جي بي) انطباعًا لديه لا يمكن أن يمحى: لا يؤمن بأي شيء سوى إيمانه بشعبه[3]. وعند لقائهما في عام 2003م كان خودوركوفسكي قد أصبح أغنى رجل في روسيا، وأصبح بوتين الرجل الأكثر قوة، وربما كان الاشتباك بينهما لا مفر منه، لكن في ذلك اليوم من أيام الشتاء لا أحد يرى أنه سيأتي.

تحت قبة قاعة كاترين، التي انسكب بها ضوء فصل الشتاء، ألقى خودوركوفسكي كلمة نيابة عن اتحاد الصناعيين، التي كان يفترض أن يلقيها قطب آخر، هو ميخائيل فريدمان، لكنه اعتذر، وقرأ من خلال عرض (باور بوينت) عنوانًا مثيرًا: «**الفساد في روسيا: إعاقة للنمو الاقتصادي**». لم يبد خودوركوفسكي واثقًا بما فيه الكفاية؛ فقد بدا «عصبيًّا للغاية، وشاحبًا»، وصوته كان في بعض الأحيان يبدو أنه صياح، كما لو أن الكلمات مقبوض عليها في حنجرته[4]، واستشهد باستطلاعات الرأي والإحصاءات الحكومية التي تظهر أن الفساد يعم البلاد، الذي يتجاوز 30 مليار دولار في السنة، أي ما يقرب من ربع ميزانية الدولة، والروس يخشون الذهاب إلى المحكمة بسبب الرِّشا التي ستدفع، كما قال، في حين يندفع الطلاب إلى المعاهد التي تدرب مفتشي الضرائب والموظفين المدنيين ويدفعون الرِّشا للدخول في هذه المعاهد؛ لأن العمل الحكومي أضمن طريقة لإثراء أنفسهم بالطريقة نفسها. فقاطعه بوتين بقوله إن إدانته لموظفي الخدمة المدنية كانت كبيرة، لكن استمر خودوركوفسكي، وهذه المرة تحول إلى شركة نفط الدولة المتعثرة، روزنفت، التي كان رئيسها ورئيس مجلس إدارتها حاضرين أيضًا في الغرفة، وتساءل عن شرائها لشركة نفط الشمال وهي منتج صغير على حافة القطب الشمالي، مقابل مبلغ مذهل يبلغ 600 مليون دولار، أكثر بكثير مما قدَّره المحللون وغيرهم من الشركات، ومن بينها شركته هو، وأشار إلى أن المبالغ المدفوعة

الإضافية قفزت أكثر بقليل من رشا المسؤولين التنفيذيين في روزنفت، التي دُفعت إلى المسؤولين في حكومة بوتين.

ذهب خودوركوفسكي في حديثه إلى أبعد من ذلك، وهو ما أزعج بوتين، هذا ما ذكره في وقت لاحق رئيس وزرائه ميخائيل كاسيانوف: «لم يكن بوتين مستعدًّا لهذا التصريح، وهذا ما أفقده أعصابه، كل ما قاله لم يكون جوابًا محضّرًا له، وإنما رد فعل عاطفي محض»[5]. وبلهجة لاذعة أجاب بوتين أن روزنفت كانت بحاجة إلى احتياطيات جديدة كأي شركة أخرى، وسأل بوتين بحدة: «وعلى أي حال لدى يوكوس احتياطيات زائدة، فكيف أمكن الحصول عليها؟»، وأشار أيضًا إلى أن شركة يوكوس لديها مشكلات ضريبية في ماضيها المتقلب، وقد عملت مع الحكومة لحلها «ولكن كيف نشأت أولًا؟»، ثم قال: «ربما لهذا السبب هناك خمس استمارات لكل شاغر في أكاديمية الضرائب»، وظهرت ابتسامة مصطنعة على وجه بوتين، وهو ما يعكس ارتياح بوتين وثقته بأنه قد فضح خودوركوفسكي ووضعه في المكان الذي يستحقه.

– «أعيد إليك قرص الهوكي».

فوجئ الحضور بالمشاعر العاطفية الجيَّاشة التي انفجرت من جرَّاء بيع صغير نسبيًّا ليس له أي عواقب حقيقية لشركة كبيرة مثل شركة يوكوس أو الحكومة نفسها. مستشار آخر من المستشارين الاقتصاديين لبوتين في الاجتماع؛ هو أندريه إيلاريونوف، لم يسبق أن رأى بوتين غاضبًا جدًّا كما رآه اليوم، فوجئ إيلاريونوف نفسه باتهام خودوركوفسكي؛ فقد افترض أن تضخم أسعار نفط الشمال كان خطأ، أو استثمارًا سيئًا، ربما تكون متورطة في رشا وعمولات معينة، ولكن أي عقود كبرى في روسيا لم يَطَلْها الفساد[6]؟

الدفاع الشرس لبوتين عن روزنفت أوضح أشياء لم يميِّزها بعضُ من في القاعة من قبل؛ فقد كانت روزنفت أكثر من نعمة لبوتين، وكان لها علاقة شخصية به، وما فعله خودوركوفسكي لم يتجرأ أحد على فعله من قبل، فضلًا عن أن يكون في تصريحات خلال لقاء متلفز في الكرملين، قال إيلاريونوف عن خودوركوفسكي: «هو لا يعرف؛ وذلك هو السبب

الوحيد الذي جعله يتحدث عن ذلك، فهو لم يكن يعتقد أن بوتين كان متورطًا، وإلا فلن يتحدث عن أي شيء بهذا الخصوص»[7].

لم ينجح خودوركوفسكي في تقدير الخطر الذي يمكن أن يحل به في انتقاد الشراء الغامض، لكن سرعان ما أصبحت العواقب واضحة للجميع، وقال بعد ذلك ألكسي كونداروف، أحد المديرين التنفيذيين لشركة يوكوس النفطية: «لقد كان واضحًا لي أننا وقَّعنا مذكرات الموت الخاصة بنا»[8]. نُصح خودوركوفسكي بمغادرة البلاد كما فعل من قبل جوسينسكي وبيريزوفسكي، لكنه رفض؛ معتقدًا أن سلطته وأمواله وتأثيره والحقيقة المطلقة سوف تحميه، وتساءل: «ما الخطأ فيما قلته؟»[9].

ما فعله كان فضحًا إستراتيجيًّا لبوتين ترجع جذوره إلى بطرسبورغ قبل أكثر من عقد من الزمان، عندما زوَّر بوتين مستنداته مع فريق من مساعديه ورجال الأعمال تتركز حول معهد التعدين الذي دافع فيه عن أطروحته. كان بوتين يلتقي دوريًّا في منتصف التسعينيات لإجراء مناقشات غير رسمية حول الموارد الطبيعية للبلاد تحت إشراف مدير المعهد، فلاديمير ليتفينينكو، الذي أشرف على أطروحة بوتين[10]. الأفكار التي طرحها بوتين وأصدقاؤه، إيجور سيتشين وفيكتور زوبكوف، في مناقشاتهم وعملهم الأكاديمي أصبحت الأساس لإستراتيجية استعادة قيادة الدولة لموارد النفط والغاز الروسية الضخمة.

دعا ليتفينينكو، العالم الجيولوجي المحترم، لزيادة سيطرة الدولة بصفتها وسيلة لا لإنعاش اقتصادها المتعثر وحسب، وإنما لاستعادة مكانة روسيا بصفتها قوة عظمى، وأعلن قائلًا: «إنها الأداة الرئيسة التي في أيدينا- وبخاصة في يد بوتين- وحجتنا الجيوسياسية القوية»[11].

إستراتيجية بوتين لبسط سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية كانت حكيمة وتدريجية، وحافظ بعناية على التوازن بين الليبراليين والمتشددين في حاشيته الخاصة، وفي عام 2001م عيَّن مساعدًا آخر له من بطرسبورغ، هو ألكسي ميلر، رئيسًا تنفيذيًّا لشركة غازبروم،

والمؤسسات الحكومية التي لم تخصخص رسميًّا، على الرغم من أن المسؤولين التنفيذيين الكبار فيها حصلوا على مزيد من الأسهم، ولم يتركوا للدولة سوى ما قيمته 38 في المئة، وقد أعطى ميلر تسعة وثلاثين فقط، وهو ما يعني «التفويض المطلق للتغيير»، وهو ما يعني أنه خلال العامين القادمين ستعود الشركة وأسهمها إلى سلطة الكرملين[12]. كذلك أكد من جديد سيطرة الدولة على روزنفت، الشركة التي يتهمها اليوم خودوركوفسكي بالفساد.

أُنشئت روزنفت شركةً حكومية في عام 1992م، ولم تستمر في عقد التسعينيات إلا بصعوبة، حين اقتحم أفضل أصولها المنافسون المضاربون ورجال العصابات[13]، فقد أخفقت في البيع في المزاد عام 1998م، عندما كانت روسيا يلتسين تعاني شح السيولة؛ لأنها نهبت كليًّا، وعندما وصل بوتين إلى الكرملين، ألقى بكامل ثقله لإعادة بناء الشركة، وكان القوة الدافعة وراء هذا الجهد إيجور سيتشين، الرجل الذي اعتاد أن يحمل حقائب بوتين ويرحب بزواره في مكتب العمدة في بطرسبورغ.

منذ البداية، وقف بوتين بين الليبرالية وحكم الدولة، وبين الإصلاحيين من جهة والمتشددين من جهة أخرى، وكان معظم الفريق الذي يثق به من بطرسبورغ يضم الطرفين على حد سواء، وكان من بينهم الاقتصاديون والأكاديميون الذين دفعوا لفتح أسواقها، والحرس القديم من أمثال سيتشين، الذين جاؤوا من الأجهزة الأمنية أو القضائية ويفضلون تعزيز قبضة الدولة على المجتمع والأعمال والسياسة، وخلال رئاسته كان الصحفيون والمحللون يحللون قراراته لقياس التقدم أو التراجع في نفوذ أي من الطرفين. في الواقع، لم تكن الحدود صلبة بين الطرفين[14]؛ فالمنافسات وإن ظهرت في بعض الأحيان، وتحولت إلى خلافات علنية، تبقى نادرة. فعلى مدار ثلاث سنوات من توليه الرئاسة، ظلت الدائرة الداخلية لبوتين متكاتفة على نحو ملحوظ وراءه، ووراء هدف موحد لإعادة أكبر قدر من السيطرة السياسية على الاقتصاد، وعلى الرغم من بدء المستشارين بالصراع على السلطة والأرباح في الخفاء، فإنهم ظلوا يطلبون من بوتين التدخل والتوسط بينهم.

الرجال الذين استقدمهم بوتين إلى قمم السلطة كانوا على هامش الربح في عهد يلتسين؛ فقد استفاد بعضهم بما فيه الكفاية، لكن لم يصبح أي منهم ملياردير‌ًا، بل قليل منهم أصبحوا من أصحاب الملايين. وقد استاؤوا من الذين لم يكتفوا بتكديس الثروات وحسب، بل كانوا أيضًا يُمَلون السياسات. وكان يلتسين يتغاضى عنهم، بل يشجعهم ويستغلهم في اندفاعهم المتهور نحو الرأسمالية؛ ليكونوا دواءً لتخليص الجسم من مرض الشيوعية. فقد وافق مساعدو بوتين بصورة ما على إستراتيجية رئيسهم لإعادة النظام إلى السوق، بل ولزيادة سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية الإستراتيجية مثل النفط والغاز، مع أن المواجهة مع خودوركوفسكي كشفت دافعًا آخر كان يدفعهم؛ سيتشين وغيره ممن كانوا ضمن دائرة بوتين «غابت عنهم الفرص الأولى في اقتسام الأصول في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي في التسعينيات، وكانوا مصممين على عدم تفويتها ثانية»[15].

طغت على الاجتماع في قاعة كاثرين الأحداث في العالم، وخاصة احتمال غزو العراق، وكان بوتين يعارض الحرب التي تقودها أمريكا، على الرغم من جهود الرئيس بوش المضنية لإقناع صديقه الجديد بدعم الإطاحة بالديكتاتور صدام حسين (الذي لم يكن يتلقى الدعم من خودوركوفسكي مصادفة). تعود علاقات روسيا العميقة مع العراق إلى رعاية الاتحاد السوفييتي للعالم العربي، واستمرت حتى انهيار الاتحاد السوفييتي، وحرب الخليج الأولى عام 1991م. وقد كانت روسيا تشتري كثيرًا من صادرات العراق النفطية بما يسمح به برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) لتخفيف معاناة الشعب العراقي، مع أرباح وعمولات تصل إلى الملايين، تذهب إلى جيوب رجال الأعمال والسياسيين الروس، ومن بينهم فلاديمير جيرينوفسكي، رئيس موظفي بوتين، وألكسندر فولوشين، وشركة تجارة نفط صغيرة (غونفور)، غير معروفة غالبًا، عرف بوتين صاحبها من العقود المبكرة التي أُذِن له بها في فصل شتاء عام 1991م[16].

تشارلز دولفر، أحد مفتشي الأمم المتحدة، كان مقتنعًا أن الصفقات متورط بها أشخاص في أعلى المستويات من حكومة بوتين، على الرغم من أن الأمريكيين قرروا عدم اتهام بوتين

مباشرة؛ لأسباب دبلوماسية[17]. الشركات النفطية الروسية، في القطاعين الخاص والعام، كانت أيضًا لها حصص في حقول النفط غير المستغلة في العراق، ومن ذلك صفقة قيمتها 20 مليار دولار لحقل واسع في الصحراء الجنوبية، وظلت الصفقات مجمدة طوال مدة فرض العقوبات، لكن الإطاحة بحكومة صدام حسين تهدد بجعل هذه الصفقات لا قيمة لها. وقد كتب بوش في وقت لاحق: «فلاديمير بوتين لم ينظر إلى صدام على أنه تهديد، يبدو لي أن جزءًا من السبب هو أن بوتين لا يريد أن يعرض العقود النفطية المربحة في روسيا للخطر»[18].

حاول بوتين التوسط، فأوفد يفجيني بريماكوف في مهمة سرية لإقناع صدام حسين بالاستقالة، وسلَّم بريماكوف- الدبلوماسي المخضرم والجاسوس الذي كان مبعوث جورباتشوف إلى العراق خلال حرب عام 1991م- المناشدة الشخصية لبوتين خلال اجتماع أواخر الليل في أحد قصور الديكتاتور في بغداد، وفي البداية استمع صدام حسين له بهدوء، لكن بعد ذلك استدعى كبار مساعديه، وندد أمامهم بتبعية بوتين لبوش، وقال لبريماكوف: «لقد تحولت روسيا إلى ظل للولايات المتحدة»[19].

مع بدء حشد القوات الأمريكية في الكويت، حسب بوتين أنه لن يستطيع أن يفعل شيئًا أكثر لوقف الحرب، ولكنه على الرغم من مساعي بوش لإقناعه بخلاف ذلك، لن يفعل شيئًا لدعم هذه الحرب أيضًا. قبل أيام فقط من لقائه مع كبار رجال الأعمال، سافر إلى باريس، وانضم إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك، والمستشار جيرهارد شرودر، في وقت لاحق، في دعوتهم علنًا للأمم المتحدة للتدخل ووقف غزو الولايات المتحدة، وقالوا في بيان مشترك لهم: «هناك بديل للحرب، واستخدام القوة لا يمكن إلا أن يكون ملاذًا أخيرًا».

سعى بوتين خلال سنتين لإقامة علاقة جديدة مع الولايات المتحدة من خلال صداقته مع بوش، لكن لم تتلق روسيا كثيرًا من العائدات من استثمارها لهذه العلاقة. في حين أن شيراك، الذي استقبله شخصيًّا في مطار باريس، كان لديه كثير مما يقدمه لروسيا، ولا

يرغب في تعكير العلاقات الودية معها بانتقاد انتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان، أو في أي مكان آخر.

بوتين لم يصل إلى قطيعة مع بوش صراحة، ولكن العراق كان نقطة تحول؛ إذ كان يرى أن الحرب كشفت الطموحات الحقيقية للولايات المتحدة، ومن وجهة نظره أيضًا فإن الولايات المتحدة تريد أن تملي شروطها على بقية العالم، لكونها بطل العالم في (الحرية)، واستخدمت وسائل أحادية الجانب لفرض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وعندما أرادت روسيا بناء مفاعلات نووية مدنية في إيران، في صفقة تعود بالمليارات على الصناعة النووية الروسية، نافحت الولايات المتحدة بشراسة لمنع هذه الصفقة. وعلى الرغم من تعهد بوش بالصداقة والتعاون، فإن بوتين سمع أيضًا أصوات الآخرين في واشنطن من ليبراليين ومحافظين، الذين انتقدوا روسيا، وبدوا عازمين على إبقائها دولة ضعيفة ما بعد الدولة السوفييتية الضعيفة. في اليوم الرابع من الحرب، تحدث الرجلان، وأقام بوتين نقطة تواصل على المستوى الشخصي؛ فلم يكرر معارضته أو حتى يذكر ذلك، وكان بوتين- كما يعتقد بوش- قلقًا فقط إزاء ما ستخلفه الحرب من قتلى.

أبلغ بوتين بوش قائلًا: «سيكون الأمر بالنسبة إليك صعبًا للغاية، أشعر بالأسى عليك، ذلك أمر سيئ».

أجاب بوش: «لماذا؟».

قال له: «لأنه سيكون هناك معاناة إنسانية هائلة»[20].

عبَّر بوش عن تقديره لتصريحات بوتين، والأكثر من ذلك لأنها المحادثة الوحيدة التي لم يجر مثلها مع أي زعيم في العالم، ثم انتهز الفرصة ليوبخ بوتين ويحذره من أن الشركات الروسية لا تزال توفر الأسلحة لقوات صدام حسين، ومن بينها المناظير الليلية، وصواريخ مضادة للدبابات، وأجهزة تشويش نظم تنقل الصواريخ والقنابل الأمريكية التي أمطرت العراق وقتها[21].

بعد سقوط نظام صدام حسين حاول بوتين تخطي خلافاته مع الولايات المتحدة حول العراق، لكنه بدأ أيضًا ينظر بارتياب متزايد إلى ما يعده الهيمنة الأمريكية؛ فإذا كان الجيش الأمريكي لا يريد استهداف المصالح الروسية على نحو واضح، فثمة (القوة الناعمة) من المال والنفوذ الذي استثمرته الولايات المتحدة في المساعدات داخل روسيا، فملايين الدولارات تدفقت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي لدعم المجتمع المدني والمنظمات التي تشارك في كل شيء؛ بدءًا بالرعاية الصحية وانتهاء بالبيئة.

مع تزايد الاستعدادات للحرب أنهت روسيا عمل فيلق السلام في البلاد، وسحبت ترخيص إذاعة أوروبا الحرة، مدعية أنهما من مخلفات الحرب الباردة، وطردت منظم الاتحاد AFL-CIO، وأنهت تفويض منظمة الأمن والتعاون في البعثة الأوروبية المكلفة بمراقبة الصراع في الشيشان[22]. كانت كل خطوة من تلك الخطوات تحدث بمعزل عن الأخرى، وبتفسيرات قانونية مطولة، وبدأ بوتين يرى المؤامرات الأمريكية لعزل روسيا أو إضعافها، بمساعدة طابور خامس في الداخل، يعده بوتين على نحو متزايد أكبر تهديد للدولة التي يريد صنعها.

عندما بدأ خودوركوفسكي المفاوضات مع اثنتين من شركات النفط الأمريكية العملاقة؛ شيفرون وإكسون، لبيع حصة في شركة يوكوس، أو ترتيب اندماج معهما، رحَّب بوتين في البداية بالمحادثات؛ لكونها اعترافًا دوليًّا بإمكانات الاستثمار المتزايدة في روسيا، لكن عندما سافر خودوركوفسكي إلى الولايات المتحدة، وأدلى بتصريحات حول السياسة الخارجية والاقتصادية الروسية، بدأ بوتين يستشعر الخوف من أن يكون الأمريكيون يسعون إلى الهيمنة على الكنز الوطني في البلاد أيضًا، وبدأ يعتقد أن خودوركوفسكي هو عرَّاب هذه السيطرة.

لم تُضعف المواجهة في الكرملين في فبراير/شباط من طموحات خودوركوفسكي الاقتصادية والسياسية، وفي أبريل/نيسان تفاوضت يوكوس على الاندماج في سيبنفت؛

خامس أكبر منتج للنفط في روسيا، لتأسيس واحدة من أكبر شركات النفط في العالم، يفوق إنتاجها ما تنتجه الكويت. وكان رئيس سيبنفت رومان أبراموفيتش، وهو شاب محافظ، من المنطقة القطبية الشمالية النائية تشوكوتكا، والشريك السابق لبوريس بيريزوفسكي، والساخط الذي استخدم في العام نفسه كثيرًا من ثروته لشراء نادي تشيلسي لكرة القدم في إنجلترا، وكان بهذا أول من ضخ ثروات روسيا الجديدة في عواصم الغرب.

هذا الاندماج جعل خودوركوفسكي من المشاهير الدوليين؛ ووصف ذلك بأنه «العصر المقبل لروسيا الرأسمالية»[23]. وبعد أسبوع التقى خودوركوفسكي والمديرون التنفيذيون الآخرون بوتين في مقر إقامته في نوفو- أوجاريوفو، وكان حينها يسعى إلى مفاوضات مع الشركات الأمريكية حول توسعتها أكثر من ذلك. وقد بارك بوتين هذا الاندماج، وطلب منه أن يقدم تقريرًا له عندما تتخذ التفاصيل صورتها الأخيرة على مدى الأشهر المقبلة، وقد كان لدى بوتين قضايا أخرى يريد أن يثيرها مع خودوركوفسكي، لكنه طلب أن يكون ذلك على انفراد بعد انتهاء الاجتماع العام.

كان يفصل عن إعادة انتخاب بوتين عام كامل، وفي حين بدت إعادة انتخابه أمرًا محسومًا، فقد كان قلقًا بشأن الانتخابات البرلمانية التي ستجري في ديسمبر/ كانون الأول 2003م. خودوركوفسكي، كما كثير من كبار رجال الأعمال، كان يصب الأموال في الأحزاب وفي الدوما دون النظر إلى الأيديولوجية السياسية وبموافقة الكرملين؛ فموَّل الليبراليين (يابلوكو)، واتحاد قوى اليمين، وموَّل أيضًا حزب بوتين، وروسيا المتحدة، والشيوعيين. وكانت العلاقة حميمة بين الأعمال والسياسة كتلك الموجودة بين المديرين والمسؤولين التنفيذيين التابعين لخودوركوفسكي في مجلس الدوما، لا سيما فلاديمير دوبوف، الذي كان في الوقت ذاته مسؤولًا تنفيذيًّا في ميناتيب، المصرف الذي جعل خودوركوفسكي ثريًّا، ورئيس اللجنة الفرعية للضرائب في الدوما.

استخدم خودوركوفسكي نفوذه- أحيانًا بجرأة زائدة- لتكوين لوبي ضد التشريعات التي قد تضر بيوكوس، واليوم يريد بوتين كبح جماح خودوركوفسكي، قال له عندما التقيا سرًّا: «أوقف تمويل الشيوعيين»، شعر خودوركوفسكي أنه أُخذ على حين غرة؛ فقبل أشهر فقط كان فلاديسلاف سوركوف، العقل السياسي المدبر لبوتين، يبارك له بالأموال التي أسهموا بها في يوكوس، ولكن مع ذلك لم يجادل، وفعل ما طلبه بوتين، إلا أن بعض المرشحين الذين تمولهم يوكوس كانوا أيضًا مسؤوليها التنفيذيين. رئيس فرع شركة موسكو، ألكسي كوندوروف، رشح نفسه على أنه شيوعي («الحزب الشيوعي اليوم لا يرفض الملكية الخاصة»، كما قال ذات مرة). حاول خودوركوفسكي أن يشرح لبوتين أنه لا يستطيع منع تنفيذيين آخرين من الترشح أو دعم الأحزاب السياسية، ولكن بوتين لم ير فارقًا.

مخاوف بوتين من الشيوعيين تنمُّ على قلق داخل الكرملين. وعلى الرغم من شعبيته، فإن برنامجه السياسي فَقَد الزخم مع اقتراب الانتخابات البرلمانية لعام 2003م؛ فالحرب في الشيشان مضى عليها اليوم أربع سنوات، وأصبحت مستنقعًا، على الرغم من الاستفتاء والانتخابات التي جاءت بالمسؤول المخلص أحمد قاديروف، ليكون رئيسًا مرة أخرى لمكون أساسي من مكونات الاتحاد الروسي؛ والحملة القاسية التي أعقبت حصار شمال-شرق لم تنه الهجمات الإرهابية، بل اشتد تطرف حركة استقلال الشيشان؛ والتفجيرات الانتحارية، التي لم يسمع عنها تقريبًا في العقد الأول من القتال في الشيشان، انتشرت على نحو مرعب: ففي 12 مايو/أيار 2003م انفجرت شاحنة محملة بالمتفجرات في بوابة أمن مجمع حكومي في بلدة زنامينسكوي في الشيشان، متسببة بمقتل أربعة وعشرين شخصًا، معظمهم من المدنيين في المنازل المجاورة التي سحقت من قوة الانفجار، وبعد يومين اقتربت امرأتان من قاديروف نفسه خلال احتفال ديني في ذكرى النبي محمد (صلوات الله وسلامه عليه - المترجم) في قرية شرقي جروزني، وفجرتا حزامًا ناسفًا، وإذ نجا قاديروف من الإصابة، فإن أربعة من حراسه الشخصيين كانوا من بين الخمسة عشر قتيلًا، وفي يونيو/حزيران استقلت (أرملة سوداء)، وهو اللقب الذي باتت الانتحاريات يسمين أنفسهن به، حافلة في

موزدوك، وفجَّرت نفسها بحزام ناسف، وهو ما أسفر عن مقتل ثمانية عشر شخصًا، وفي يوليو/تموز فعلت امرأتان الشيء نفسه في مهرجان الروك السنوي في موسكو، الذي حضره ثلاثون ألف شخص، حتى عام 2006م، حين انحدر العراق إلى حرب طائفية لم يشهدها أي بلد آخر في العالم.

لم يستطع بوتين إلا تكرار تعهده في عام 1999م؛ بسحق العصابات و(رميها في المرحاض)، وقد منحه تصميمه على إنهاء حصار المسرح- على الرغم من إمكانية تجنب وفاة كثير من المحاصرين- الدعم، ولكن بدأ يتضاءل على نحو متزايد، فقد كان أكبرُ النجاحات التي أحرزها في أول سنتين له في رئاسته، والآن يبدو أن الطاقة لديه مفقودة. ومع أن الاقتصاد الروسي واصل تحسين الفرص للملايين وتوسيعها، ولكن لا يزال كثير من العمال غارقين في صناعات العصر السوفييتي؛ المناجم والمصانع والمزارع، التي قاومت التحديث، ولم تصبح روسيا بعدُ البرتغالَ؛ فالإصلاح العسكري الذي وعد به لم يتقدم سوى بوصة إلى الأمام ضد الجمود المؤسسي، ونظام الرعاية الصحية يعمل على الرِّشا، في حين واصل متوسط العمر المتوقع للرجال الانخفاض، كما هي حالة أمة بأكملها، التي تقلصت قرابة مليون نسمة سنويًّا.

كان الازدهار الذي أتى به بوتين ينتفع منه كثيرون، ولكنهم في الغالب من أولئك المتربعين في القمة، أو المتجمعين في المدن الرئيسة. ميخائيل كاسيانوف، رئيس وزرائه، أدى ما عليه في واجباته المحلية والاقتصادية التي كان قد وعد بوتين بها، ولكنه يرى أن الكرملين ليس لديه مبادرات جديدة لهذا العرض، وتراجع في بعض من تلك التي كانت قد أطلقت[24]، حتى رئيس حزب بوتين، بوريس جريزلوف، الذي شغل منصب وزير الداخلية، قال إن الحكومة- التي كان جزءًا منها- «فقدت إلى حد كبير القدرة على حل معظم المشكلات المؤلمة التي تواجهها البلاد بنشاط حثيث»[25].

حارمًا نفسه من الأفكار الجديدة، تركزت أفكار فريق بوتين سياسيًّا على الخطر الذي تشكله الانتخابات البرلمانية في ديسمبر/ كانون الأول عام 2003م، تمامًا كما يلتسين في السنوات الأخيرة من رئاسته؛ إذ لم يعد مؤكدًا أن تكون الأغلبية لحزب روسيا المتحدة في مجلس الدوما، وكان على الكرملين التأكد من أن أغلبية جديدة لن تتحدى سيادة بوتين، وألا يسمح بظهور شخصية جديدة، أو قوة سياسية جديدة، أو زعيم على استعداد لتقديم بديل للبلاد.

في أواخر شهر مايو/أيار عام 2003م، خلقت الأطروحة المتداولة في موسكو ضجة عامة، وكانت قد كتبتها مجموعة أُسست في العام الماضي باسم **مجلس الإستراتيجية الوطنية**. جمع المجلس ثلاثة وعشرين من الخبراء من مختلف ألوان الطيف السياسي الذي بدا أنه مختلف حول كل شيء، حتى في الأطروحة نفسها، التي كان يوسيف ديسكين من المؤسسين الأيديولوجيين لها، وكان مقربًا من الكرملين، وستانيسلاف بيلكوفسكي، الإستراتيجي السياسي الذي تورط ذات مرة في شبكة إنترنت بوريس بيريزوفسكي. عَمَلُ المؤسسة البحثية كان قد غرق في الغموض، باستثناء البحث الذي قدَّمه اثنان من النواب المساعدين المتشددين لبوتين، سيتشين وفيكتور إيفانوف، وفيه دليل على تهديد يواجه الكرملين[26]. المقال الأطروحة كان بعنوان (**الدولة والقلة**)، ويرى أن بعضًا من عمالقة الشركات في البلاد يتآمرون للاستيلاء على الحكومة الروسية؛ لأنهم سعوا إلى إسباغ شرعية دولية على ثرواتهم، ولا يكمن طريقهم إلى السلطة في التحدي المباشر لبوتين؛ ولكن في تمكين البرلمان وتأسيس صورة جديدة من صور الحكم، وهو النظام البرلماني الذي سيقوده رئيس الوزراء لا الرئيس القوي المستقر في الكرملين.

وحذرت الأطروحة من أن «الجبهة المتقدمة لمثل هذه الحكومة، التي تؤسس بموجب دستور جديد، هو ميخائيل خودوركوفسكي»[27]. وإذ تجاهل التقرير الحقائق السياسية في روسيا، فإن فكرة أن الأغلبية البرلمانية قد تستولي على السلطة من بوتين غير قابلة للتصديق.

إذا كانت الخطة حقيقية، ولو جزئيًّا، فإنها جانبت الصواب، وما يهم هو أن بوتين صدَّقها. وفي يونيو/حزيران، عقد المؤتمر الصحفي السنوي في الكرملين مع الصحفيين المحليين والأجانب، وبدأ سيناريو الحدث بسؤال حول التقرير، وتحذيره من نضج (ثورة قلة معينة)، وأجاب بوتين بالتفصيل المطوَّل، كما لو كانت الإجابة مُعدَّة سابقًا، وقال إنه لا يعتقد أن نظامًا برلمانيًّا يمكن أن يحكم بلدًا كبيرًا ومتنوعًا عرقيًّا مثل روسيا، وقال: «أي نظام دولة آخر غير رئاسي جمهوري لن يكون مقبولًا، بل وخطير». أما بالنسبة إلى الشركات الكبيرة- أوضح بصبر- فقد كان لها تأثير طبيعي في الحياة بالبلاد، وهو متوقع مع نمو اقتصاد السوق، وخلق أباطرة روسيا الجديدة فرصًا للعمل وللدخل، ووضعوا التكنولوجيات الجديدة، وقدموا أمثلة في الإدارة الفعالة الحديثة؛ «هذا- بلا ريب- لا يعني أننا يجب أن نترك بعض ممثلي رجال الأعمال يؤثرون في الحياة السياسية في البلاد بهدف تحقيق مصالح مجموعة خاصة منهم». وختم لافتًا إلى سطر من رواية بوشكين (Eugene Onegin) عن الديسمبريين الذين ثاروا ضد نيقولا الأول في عام 1825م، وانتهى الأمر بهم على الخشبة أو في المنفى في سيبيريا، «أما أولئك الذين لا يتفقون مع هذا المبدأ، فيقولون إنه ذهب من غير رجعة أو هو بعيد»[28]، فإن هذا يبدو تحذيرًا واضحًا.

بدأ الهجوم القانوني على يوكوس على نحو غير متوقع؛ لا ضد خودوركوفسكي ولا ضد الشركة مباشرة، ففي يونيو/حزيران 2003م اعتقلت السلطات رئيس أمن الشركة، ألكسي بيتشوجين، بتهمة القتل، زاعمة أنه نظم اغتيال خصوم الشركة. ويوم 2 يوليو/تموز، بعد أقل من أسبوعين من تصريحات علنية لبوتين عن (انقلاب القلة)، وصلت وحدة شرطة خاصة إلى مستشفى في موسكو حيث الشريك التجاري لخودوركوفسكي، بلاتون ليبيديف، وكان يقضي فترة نقاهة بعد علاجه من مشكلات في القلب، وعلى الرغم من أن القانون يحظر اعتقال المرضى في المستشفيات، أخذته الشرطة مقيدًا بالأصفاد.

كان ليبيديف رئيس ميناتيب؛ المصرف الذي يسيطر على 61 في المئة من أسهم يوكوس، ولكن وجهت النيابة العامة له تهمة الاحتيال في صفقة عام 1994م لشراء شركة

تدعى أباتيت للأسمدة، وبعد يومين استدعي خودوركوفسكي شاهدًا، وبعد أسبوع دهمت الشرطة أحد مكاتب يوكوس. النائب العام فلاديمير أوستينوف، لم يقْدِم على أي تحرك ضد خودوركوفسكي نفسه، ولكن الضغط ازداد. وأوستينوف هذا هو الذي شغل سابقًا منصب المدعي العام الوسيط من سوتشي، ولم يكن جزءًا من دائرة بطرسبورغ بوتين، لكنه أثبت ولاءه من خلال تنظيم هجمات قانونية دفعت جوسينسكي وبيريزوفسكي إلى المنفى، فأصبح أوثق وأقرب إلى ديوان بوتين في الكرملين، وخاصة لإيجور سيتشين، الذي تزوج ابنُه في ذلك العام من ابنته.

يعتقد خودوركوفسكي وشركاؤه أن بوتين وسيتشين كانا قد أمرا بالتحقيقات في شؤون يوكوس[29]، لكنهم لم يتوقعوا أكثر من المضايقات القانونية التي يمكن مواجهتها، إذ كان خودوركوفسكي يعتقد أن أهمية يوكوس للاقتصاد من شأنها أن تحميه وتحمي الشركة. ثم إنه في اجتماع مع رؤساء الأقسام في يوكوس، حذر من أن الشركة تواجه هجومًا من النيابة العامة، وقال إن أولئك الذين يشعرون بأنهم غير مستعدين للمواجهة عليهم أن يتركوا، لكنه تعهد بالبقاء والقتال[30].

أثارت (شؤون يوكوس)، حالما أصبحت معروفة بسرعة، البلبلة والانتباه، وكان موقف بوتين حيالها غامضًا، ومن ثم لم يكن أحد يعرف هل أشار التحقيق إلى العودة إلى البوادر الأولى لتأميم الصناعات بالمزاد العلني في التسعينيات، أو أي شيء آخر، وتوقع المسؤولون ورجال الأعمال ما هو أسوأ. كانت سوق الأسهم متقلبة في روسيا، فهو استثمار مربح ولكنه غير مستقر، وقد انخفض 15 في المئة في أول أسبوعين بعد اعتقال ليبيديف، وقللت من قيمة يوكوس سبعة مليارات دولار، أو ما يقرب من خُمس قيمتها. وفي يوم عمليات البحث في يوكوس، اجتمع بوتين في الكرملين مع القيادات البرلمانية ورؤساء مجالس النقابات وكبار رجال الأعمال، ممثلين بأركادي فولسكي، الذي حذر من أن التحقيق المتصاعد سيضر بالاقتصاد. ولم يتطرق بوتين ليوكوس مباشرة، لكنه حذر من أن الكرملين لن يتسامح مع المنظمات العامة التي لم تضع المصلحة العامة «فوق جماعاتهم، أو شركاتهم، أو مصالحهم

الشخصية». وفي تصريحات بثها التلفاز، وقال متحدثًا بغموض: «أنا، بالتأكيد، أعارض ليَّ الذراع، وأعتقد أن هذا ليس وسيلة لحل قضية الجرائم الاقتصادية، لكن لا نستطيع أن نبني تصرفاتنا على تصفيق شديد لشخص يجري وضعه في الزنزانة»، وفي غضون أسابيع دوهمت دار للأيتام برعاية روسيا المفتوحة لخودوركوفسكي.

رئيس موظفي بوتين، ألكسندر فولوشين، لم يكن يعرف حتى اسم ليبيديف وقت اعتقاله، ويعتقد أن بوتين كذلك لا يعرفه[31]، وقد أبقى الرئيس بصماته بعيدًا عن التحقيق، وكان مصرًّا على أنه لم يتدخل في إجازة اعتقاله أو تفتيشه؛ ليناقض نفسه في وقت لاحق عندما اعترف في مقابلة مع الصحفيين الأمريكيين أنه ناقش اعتقال ليبيديف مع المدعي العام[32]. مشاركة بوتين- كما تكشفت القضية عشوائيًّا في أثناء الصيف- أثارت تكهنات تشير إلى كرملينولوجيا الحقبة السوفييتية؛ وقد كتب أحد المؤرخين: «لم يكن شأن يوكوس شأنًا ستالينيًّا؛ فالعملية مخطط لها من قبل، وتنفذ منهجيًّا»[33]. وعلى الرغم من تطور الأحداث فلم يصدر عن بوتين أي تعليق للملأ، وهو ما يعزز فكرة المؤامرة. وفي أواخر سبتمبر/أيلول أصرَّ على أن التحقيق كان قضية جنائية فردية.

استمر خودوركوفسكي في الصدام مع الكرملين، ليس فقط بسبب التشريعات الضريبية، ولكن أيضًا بسبب خطط لبناء خط أنابيب إلى الصين، التي تعاكس قرار بوتين بأن ذلك يجب أن يكون من اختصاص الدولة، لا شركة خاصة. وحتى مع اتساع التحقيق، مضى خودوركوفسكي قدمًا في الاندماج في سيبنفت، وواصل مغازلة عمالقة النفط الأمريكيين في المحادثات التي باركها بوتين. وإذ كان اعتقال ليبيديف تحذيرًا لخودوركوفسكي، فإنه لم يلق له بالًا، وتابع أسفاره لمزاولة العمل، في تحدٍّ لمكتب المدعي العام[34]، وكان يعتقد أن المشكلات القانونية للشركة كانت جزءًا من النضال داخل إدارة بوتين، ولكن لم يعلم أن الضغط الشعبي سيجعل نهايته الصَّلب.

أخبر محاميه أن «احتمال اعتقالي الآن هو 90 في المئة»، وأضاف: «لكنه ليس بنسبة 100 في المئة، ولِيكونَ 100 في المئة فإنه يجب أن يكون هناك عقوبات»[35]. من المؤكد أن بوتين وجه له تلميحات، وبعد اعتقال ليبيديف حاول خودوركوفسكي ترتيب لقاء معه عن طريق مدير جهاز الأمن الفيدرالي، نيكولاي باتروشيف، الذي دعاه إلى اللقاء مع أوستينوف بدلًا من ذلك، ولكن خودوركوفسكي فكر أفضل منه.

بحلول أغسطس/آب 2003م كانت شركة يوكوس قد استعادت بعض خسائرها في سوق الأسهم، ووافقت وكالة مكافحة الاحتكار في روسيا على اندماجها في سيبنفت، ومن ثم فقد تراجعت تكهنات المستثمرين والمحللين بأن التحقيق سيكون سببًا في إحباط إنشاء شركة النفط العملاقة الجديدة. وفي الشهر نفسه وافق الكرملين على شراكة بين شركة بريتيش بتروليوم وTNK، وهي شركة روسية أصغر، ويشير افتتاحها على ما يبدو إلى الاستثمار الأجنبي.

في سبتمبر/أيلول حضر خودوركوفسكي قمة الطاقة مع رجال النفط من الشركات الأمريكية والروسية في بطرسبورغ، وحاول تحقيق صفقة لدمج يوكوس- سيبنفت في شركة شيفرون، وعند انهيار ذلك أعاد إحياء المفاوضات مع شركة إكسون موبيل، التي يرأسها ميخائيل كاسيانوف المخطر بالمحادثات[36]. وقد دفعت التكهنات حول الصفقة سوق الأسهم إلى مستويات قياسية جديدة، وأصبحت قيمة اندماج يوكوس مع سيبنفت تبلغ 45 مليار دولار بمجرد الانتهاء، الذي صار رسميًّا يوم 2 أكتوبر/تشرين الأول.

استمر خودوركوفسكي في السفر، وإلقاء محاضرات على الطلاب والصحفيين والناشطين حول رؤيته للتحول الحديث في قطاع الأعمال والمجتمع، الذي من شأنه تحرير الإمكانات البشرية للبلاد عن طريق كسر السلاسل الأخيرة من العقلية السوفييتية. وفي مقابلة بمقر الشركة اللامعة في موسكو، أوضح أن روسيا وقفت على مفترق طرق، ومصيرها ليس خيارًا بين الرأسمالية والشيوعية، بل بين مجتمع ديموقراطي وآخر سلطوي، وقال-

واصفًا الانقسامات الأيديولوجية القديمة-: «إنها ليست مسألة اختيار بين النموذج الكوري الجنوبي والنموذج الكوري الشمالي؛ إنه أشبه بالاختيار بين كندا وغواتيمالا»، حكومة حديثة وشفافة وخاضعة للمساءلة، مقابل جمهورية موز[37].

هذه التأملات العامة أغضبت بوتين، فاشتكى إلى جون براون، رئيس بريتيش بتروليوم (BP)، عندما التقيا في موسكو لإنهاء استثمار الشركة في روسيا، وقال له بغضب: «لقد أكلت قذارة أكثر مما كنت بحاجة إليه من هذا الرجل»[38]. غضبُ بوتين من خودوركوفسكي عززته مخاوفه بشأن الانتخابات القادمة البرلمانية المقرر إجراؤها في ديسمبر/كانون الأول 2003م، والاشمئزاز الذي شعر به هو ومساعدوه المقربون من بطرسبورغ من هذا المغرور السياسي، الذي استغل الفوضى في التسعينيات لإثراء نفسه، والآن يشعر أنه يمكنه استخدام تلك الثروة لإملاء مسار روسيا. وفي مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز، عندما بلغت التحقيقات ذروتها في أكتوبر/تشرين الأول، قال بوتين: «لدينا فئة من الناس الذين أصبحوا مليارديرات- كما نقول- بين عشية وضحاها»، وبدت إجابة متنافرة؛ فقد كان السؤال حول انتقادات في الغرب لروسيا بأنها مترددة في احتضانها للديموقراطية، ولم يكن عن يوكوس أو خودوركوفسكي، وقال: «عينتهم الدولة مليارديرات؛ أُعْطوا ببساطة كمية ضخمة من الممتلكات، من الناحية العملية مجانًا؛ فقالوا في أنفسهم: «لقد عُينت مليارديرًا»، ثم مع تطور اللعبة تكوَّن لديهم انطباع بأن الآلهة أنفسهم ينامون على رؤوسهم؛ ويسمحون لهم بكل شيء»[39].

وقد رأى بوتين- وفق ما قاله مسؤول كبير في الكرملين- أن «مهمته التاريخية» إحباط طموحات خودوركوفسكي لا لشراء السياسة أو التأثير فيها فحسب، ولكن للاستيلاء على البلد نفسه، وقال المسؤول إن بوتين استخدم كل ما كان تحت تصرفه لوقف خودوركوفسكي؛ «ولسوء الحظ أنه لا يمكن أن يحدث ذلك بطريقة تبدو جميلة»[40].

في 23 أكتوبر/تشرين الأول، وصل فاكسٌ إلى مقر يوكوس في موسكو، مُوقَّعٌ من فلاديمير أوستينوف، فيه استدعاء لخودوركوفسكي للإجابة عن أسئلة حول دفع الشركة للضرائب، والتي تشمل شركة الأسمدة أباتيت (Apatit)، ولم يكن خودوركوفسكي- حسب ادعاء محاميه- قد اطلع على الاستدعاءات[41] حين سافر إلى سيبيريا لمواصلة خطابه السياسي المتنقل قبل الانتخابات القادمة، ومن ثم فعندما هبطت طائرته الخاصة للتزود بالوقود في نوفوسيبيرسك قبل الفجر بقليل، في 25 أكتوبر/تشرين الأول، ظهر كوماندوس النخبة FSB، وحاصر الطائرة، ثم اقتحموها واعتقلوا من كانوا على متنها، واضطر أغنى رجل في روسيا إلى النزول من المقصورة مكبل اليدين، مُقنَّعًا، وأُخِذ على متن طائرة عسكرية إلى موسكو.

هز اعتقال خودوركوفسكي أسواق الأسهم في روسيا، وهو ما دفع أسهمها إلى الترنح صعودًا وهبوطًا طوال الأسبوع، وحاول المستثمرون، وقادة سياسيون آخرون، أن يلتمسوا معرفة ما كان يحدث.

منذ ما يقرب من ثلاث سنوات في منصبه، كان بوتين قد قدم نفسه على أنه إصلاحي، وبطل للسوق الحرة الذي جلب الرخاء للبلاد، ولكنه بات الآن يبدو وكأنه قد ينزل نزولًا قويًّا إلى جانب المتشددين في حكومته، والحرس القديم، وكتبت نيزافيسيمايا غازيتا، يوم الاثنين بعد اعتقال خودوركوفسكي، عنوانًا صارخًا (**الرأسمالية مع وجه ستالين**). وأعلنت صحيفة نوفايا غازيتا أن وكالات إنفاذ القانون استولت على السلطة[42].

اتحاد رجال الأعمال، الذي كان حتى هذا الأسبوع يضم خودوركوفسكي، أصدر بيانًا يدين الاعتقال، قائلًا إن الاعتقال «أسقط البلاد إلى الوراء، **وعلى الرئيس أن يفعل شيئًا لوقف هذا الانقلاب**». واجتمع بوتين وحكومته بعد يومين من اعتقال خودوركوفسكي، حيث انخفضت الأسهم والعملات والسندات في البلاد، ودعا إلى وضع حد «للهستيريا والمضاربة»، ورفض نداء من اتحاد رجال الأعمال لمناقشة القضية، معلنًا ببرود شديد أنه لن يكون هناك «أي مساومة على مسائل تتعلق بأنشطة هيئات إنفاذ القانون»، ومحذرًا وزراء الحكومة حول

الطاولة من أن يقحموا أنفسهم في هذه المسألة، ومضى إلى القول إنه يفترض «أن المحكمة لديها أسباب وجيهة لاتخاذ هذا القرار»، على الرغم من أن الموافقة النهائية على اعتقال خودوركوفسكي جاءت من بوتين نفسه[43].

(الليبراليون) في معسكر بوتين، ومن بينهم ميخائيل كاسيانوف وزملاؤه القدماء من بطرسبورغ، والألماني جريف، وألكسي كودرين، عبروا عن استيائهم من التحقيق، إذ كانوا يرون فيه علامة على نهاية مهماتهم الإصلاحية[44]، فكاسيانوف الذي التزم مع بوتين منذ عام 2000م على اتفاق بينهما يقضي بأن يشرف على السياسات الاقتصادية للحكومة ويترك المسائل الأمنية لبوتين، احتج على بوتين الذي أخذ يشارك كثيرًا في المجالات الاقتصادية.

بعد خمسة أيام من الاعتقال جمد النائب العام أسهم خودوركوفسكي وشريكه في شركة يوكوس، وهذا يمثل ما يقرب من نصف الشركة، بثروة تقدر بـ 14 مليار دولار، قبل أن تنهار قيمتها مع بقية السوق. أصرَّ متحدث باسم النائب العام وقال إن التجميد لم يكن «مصادرة أو تأميمًا»، ولكنه سيؤول حقيقة إلى ذلك بالضبط، وقد تحدث كاسيانوف في اليوم التالي قائلًا إن الاستيلاء على الأصول (ظاهرة جديدة) لا يمكن التنبؤ بعواقبها[45]، وكان يشعر (بقلق عميق)، لكنه لم يعد لديه أي تأثير في الأحداث، ولم يسجل أحد من بين دائرة مستشاري بوتين أي احتجاج حقيقي.

استقال ألكسندر فولوشين، رئيس هيئة الأركان الذي بقي منذ إدارة يلتسين وحافظ على علاقات وثيقة مع نخبة رجال الأعمال في البلاد، في يوم اعتقال خودوركوفسكي، وقد حاول بوتين في حديث معه أن يثنيه عن الاستقالة خلال سلسلة من الاجتماعات في الكرملين في الأسبوع التالي، ولكن فولوشين يرى أن الإدارة التي كانت قد بدأت مع هذا الوعد قد استنفدت نفسها الآن، وهي متعثرة وتبحث عن أعداء، وعندما أعلن استقالته لم يذكر الكرملين شيئًا عن أسباب ذلك، وأحلَّ بوتين ببساطة محله ديمتري ميدفيديف، تلميذه الشاب، وارتقى بحليف آخر من بطرسبورغ؛ هو دميتري كوزاك، نائبًا لميدفيديف، وبذلك فإن رحيل

فولوشين عضَّدَ فريق بوتين. عندما اجتمع فولوشين وزملاؤه في حفلة وداع في الكرملين، وصل بوتين متأخرًا، وجلس في المقعد الفارغ الأخير على طاولة طويلة وقدم النخب قائلًا إنه يعتقد أنه كان من الخطأ مغادرة فولوشين. تسبب وجود بوتين مدة طويلة بصمت محرج، حتى استأذنهم من تلقاء نفسه، قائلًا إنه شعر وكأنه قد قاطعهم بوجوده[46].

سأل كاسيانوف ثلاث مرات عن سبب القبض على خودوركوفسكي قبل أن يبلغه بوتين بأن الملياردير قد تجاوز خط المرمى من خلال تمويله لخصومه السياسيين، ولم يكن بوتين- كما يخشى بعضهم- يعيد تأميم الصناعة في البلاد، أو يحاسب القلة بقدر ما كان يسعى إلى أن يحاسب رجلًا يعده تهديدًا سياسيًّا للسلطة التي يعضدها يومًا بعد يوم. بعد عدة أيام من إلقاء القبض على خودوركوفسكي، أخبر بوتين مستشاره الاقتصادي، أندريه إيلاريونوف، أنه كان يحمي هذا الملياردير لبعض الوقت من أولئك الموجودين في دائرته والذين يريدون معاقبته، ولكن خودوركوفسكي تجاهل التحذيرات المتكررة و«اختار بنفسه محاربة» الكرملين. وقال بوتين لإيلاريونوف إنه قرر بعد ذلك التنحي جانبًا والسماح لخودوركوفسكي «بحل مشكلاته مع الأولاد بنفسه»[47]، وكان هجومًا أقل عنفًا من اختيار الجليد الذي قتل تروتسكي في مكسيكو سيتي بناء على أوامر ستالين، ولكنه كان مجرد إجراء فظ وعادل يأخذ مجراه.

ألقي القبض على خودوركوفسكي قبل ستة أسابيع فقط من الانتخابات البرلمانية في ديسمبر/كانون الأول، وتسبب بإدانة وطنية ودولية، وكان ضربة لثقة المستثمرين، وسببًا للخسائر في الأسواق، فقد عُدَّ اعتداء على واحد من القلة في روسيا التي أثبتت أنها تحظى بشعبية كبيرة بين الروس، فالغالبية العظمى منهم كانوا إما يمتلكون النزر اليسير من الاستثمار، أو لا يمتلكون شيئًا على الإطلاق في المقام الأول. عندما جرت الانتخابات، أعادت كتلة بوتين في مجلس الدوما تسمية نفسها الآن باسم روسيا المتحدة، وقادت حملة لتحقيق فوز ساحق على الرغم من دعمها الغامض لبوتين.

فلاديسلاف سوركوف، إستراتيجي الكرملين، كان قد بدأ حياته المهنية في العمل مع خودوركوفسكي، لكنه الآن استغل المشاعر الشعبية ضد القلة من خلال ربطهم، بسخرية، بالحزب الشيوعي، ونسَّق أيضًا لإنشاء حزب جديد، رودينا (الوطن)، قبل أربعة أشهر من التصويت؛ لغرض وحيد هو اقتناص أصوات من الشيوعيين بالحديث عن الموضوعات القومية والاشتراكية، كما فعل فلاديمير جيرينوفسكي، زعيم الحزب الصاخب المُساء تسميته بالأحرار الديموقراطيين الروس، الذي كان معروفًا بغرابته الفظة وخطبه الرنانة المعادية للأجانب، وكانت حملة فاترة، تميزت بتزايد اللامبالاة؛ فقد كان النقاش هناك يجتر انهيار الاقتصاد الروسي في التسعينيات.

كما لو أن الناخبين ما زالوا يريدون الانتقام من الفساد والفوضى التي جلبتها الديموقراطية، ومن كل عهد يلتسين، والمصاعب الاقتصادية، والقلة، ومن بينهم خودوركوفسكي، وفي ظل ظهور انتقادات على التلفاز الحكومي، وجه بوتين رسالة لامست الهموم الداخلية مرارًا وتكرارًا، منهيًا ذلك الانهيار. «إذا كانت الديموقراطية طريقًا إلى انحلال الدولة، فنحن لا نحتاج إلى مثل هذه الديموقراطية»، قال لمجموعة من الصحفيين الأجانب قبل الانتخابات عندما سئل عن اتهامات بأن الحريات الديموقراطية تتآكل، وعقب: «لماذا الديموقراطية لازمة؟ لجعل حياة الناس أفضل، ولجعلهم أحرارًا، وأنا لا أعتقد أن هناك شعبًا في العالم يريد الديموقراطية التي يمكن أن تؤدي إلى الفوضى»، الفوضى التي استمرت بلاءً في روسيا؛ من بينها التفجيرات الانتحارية في قطار للركاب ليس بعيدًا من الشيشان، الذي قتل به اثنان وأربعون شخصًا قبل يومين من الانتخابات، ثم نُسي ببساطة.

انتقدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسائل الإعلام الحكومية الروسية لتحيزها الواضح في التغطية الإعلامية للانتخابات، وتناقلت الأدلة على الانتهاكات الإدارية في الحملة التي تؤيد روسيا المتحدة، أو تعاقب الآخرين، وقدَّم الزعيم الشيوعي، الشيخ غينادي زغانوف، قدم شكوى رسمية عندما تبيَّن أن 800 ألف صوت في جمهورية بشكيريا صبت بالفعل لحساب روسيا المتحدة[48].

بات بوتين ليلة ما قبل الانتخابات بلا نوم، وكان السبب في ذلك- كما أوضحت ليودميلا عندما ظهرت في وقت مبكر للتصويت في مركز الاقتراع الخاص بهم[49]- أن كلبته السوداء المفضلة لابرادور، كوني، أنجبت ثمانية جراء، وكانت قد أهديت لبوتين في ديسمبر/كانون الأول 2000م بعد أن زار بيتًا لتدريب الكلاب على البحث والإنقاذ، وهي من سلالة لابرادور التي كان يملكها ليونيد بريجنيف. انضمت كوني للكلب توسكا الذي كان بوتين قد أهداه لبناته[50]، وسرعان ما أصبحت المفضلة لديه، حتى إنها صارت ترافقه في حضور اجتماعات رسمية في مقر إقامته، بوصفها دعامة لإضفاء الطابع الإنساني أو التخويف[51]. وعندما زار بوش نوفو- أوجاريوفو، قارنها بوتين بكلب بوش الأسكتلندي، بارني، وقال عنها إنها «أكبر وأسرع وأقوى»[52]. أخبار الجِراء حازت اهتمامًا إعلاميًّا أكثر بكثير من أحزاب المعارضة، التي في نهاية اليوم تم توجيهها.

فاز روسيا المتحدة- على الرغم من عدم وجود هوية سياسية مستقلة له- بسهولة بـ 36 في المئة من الأصوات، وهو ما يكفي في ظل نظام توزيع المقاعد للفوز بأغلبية مطلقة بمقاعد مجلس الدوما، وفاز الحزب الشيوعي بأقل من 13 في المئة من الأصوات، وهو نصف ما حصل عليه قبل أربع سنوات، عندما كان بوتين قد بدأ حياته السياسية، وكان يلتسين قد فاز بهامش ضيق على الشيوعيين في عام 1996م، بعد خمس سنوات فقط من انهيار الاتحاد السوفييتي، ليدفن بوتين تمامًا لمصلحة البلاد.

فاز الحزب الديموقراطي الليبرالي رودينا، حديث الولادة، بأكبر عدد ممكن من الأصوات تقريبًا، تاركًا غينادي زغانوف مشتعلًا بالغضب ليقول: «هذه المهزلة المخزية التي تجري لنا حاليًّا تبين أن لا علاقة لها بالديموقراطية»[53].

يابلوكو، النصير للسياسة الليبرالية منذ أيام البيروسترويكا، واتحاد قوى الحقوق، التي يسيطر عليها الإصلاحيون الاقتصاديون الليبراليون الذين احتجوا على اعتقال خودوركوفسكي بأعلى صوت، أخفق حتى بالوصول إلى عتبة الـ 5 في المئة المطلوبة للفوز

بكتلة من المقاعد، وكان ضغط الكرملين قد أخملهم واستسلموا للاقتتال بينهم. وباستثناء حفنة من النواب الذين فازوا في ولايات منفردة، فإن مجلس الدوما أصبح خاليًا من كتلة الليبراليين للمرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. وما إن عُدَّت الأصوات وقُسِّمت المقاعد، حتى بات بإمكان بوتين الاعتماد على أغلبية برلمانية من أكثر من 300 مقعد من 450؛ أي ما يكفي لتبني أي تشريع يراه الكرملين مناسبًا حتى لتغيير الدستور، وقد بدأ الناس حقًّا يلاحظون أن الرئيس سيحظى بولايتين رئاسيتين. «مرة أخرى، لم يعد لدينا الآن برلمان الحزب الواحد» قال زعيم حزب يابلوكو، جريجوري يافلينسكي، باكتئاب صباح اليوم التالي بعد التصويت، وهو يجلس في فندق كمبينسكي الذي بني بصورة أنيقة ليطل على الساحة الحمراء، رمز الازدهار الذي بدأ في الظهور في عهد بوتين. حتى في نهاية الحقبة السوفييتية كان هناك نوع من النقاش التشريعي. وقد كشف كرملين بوتين في انتصاره الانتخابي أنه «لم يوجد لروسيا مثل هذا البرلمان منذ بريجنيف». قال فلاديسلاف سوركوف بشماتة إن الأحزاب الليبرالية التي أخفقت في الفوز بمقاعد يجب «تدرك أن مهمتهم التاريخية انتهت»، فبوتين يمثل نهاية «النظام السياسي القديم» و«عهد سياسي جديد قادم»[54].